الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.52

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

12 May 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (تابع)

تقرير الأمين العام عن أماكن المكاتب في قصر ويلسون (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (تابع) (A/52/7/Add.10 و A/52/758)

١ - السيد دفنيانين (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يتفق مع أولئك الذين يرون أن مسألة التكاليف غير البرنامجية ترتبط بمسألة رفع كفاءة وفعالية الأمم المتحدة. وذكر أن وفد بلده يرحب بمبادرة الأمانة العامة في ذلك الصدد ويؤيد العديد من التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يشير إلى أن المبادرات الرامية إلى رفع الكفاءة ينبغي تطبيقها أيضا في اللجان الإقليمية والمكاتب الميدانية التابعة للأمم المتحدة.

٢ - وتابع كلمته قائلا إنه بينما يجري الترحيب دائما بالجهود الرامية إلى تبسيط وتنظيم مختلف قوانين وقواعد المنظمة، من المهم أيضا ضمان الامتثال لتلك الإجراءات في الممارسة. وأضاف قائلا إن الاعتبارات نفسها تنطبق فيما يتعلق بإعادة تخصيص الأموال لحساب التنمية. وقال إنه ينبغي التمييز بشكل واضح بين مختلف أنواع الوفورات بما يتفق على نحو تام مع النظام المالي الحالي والقواعد المالية الحالية. وقال إن الأموال الفائضة الناشئة من تقلبات أسعار الصرف والتضخم ينبغي إعادتها إلى الدول الأعضاء، كما ينبغي إعادة أية وفورات قد تنشأ في إطار ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وأضاف قائلا إنه قد جرى فعلا رصد اعتماد في الميزانية البرنامجية لتمويل حساب التنمية.

٣ - واسترسل قائلا إنه من السابق لأوانه مناقشة الجوانب العملية لإدارة حساب التنمية مستقبلا دون أن يعد الأمين العام تقريرا شاملا. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يرى، نتيجة لذلك، أن المسألة ينبغي تأجيلها في انتظار الحصول على المعلومات الضرورية من الأمانة العامة.

٤ - السيدة سيلوت برافو (كوبا): قالت إن من المؤسف أن تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758) لم يتبع المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢. وذكرت أن وفد بلدها قلق بشكل خاص إزاء غياب أية حقائق ثابتة لدعم الافتراضات الواردة في التقرير والمتعلقة بإمكانية تخفيض التكاليف الإدارية. وأضافت أن الجمعية العامة أشارت، في قرارها ١٢/٥٢ باء، إلى إمكانية القيام بتخفيضات في التكاليف الإدارية، غير أنها لم تذكر أية نسبة مئوية معينة. وقالت إنها تأمل في أن يقدم التقرير الذي طلبته مجموعة الـ ٧٧ والصين الأرقام الواقعية المتعلقة بالتخفيضات المحتملة فضلا عن معلومات بشأن عدد الوظائف المقرر حذفها ومجالات العمل التي سيمسها ذلك الحذف. وأضافت قائلة إن التقرير ينبغي أن يشمل أيضا تقييما للأثر المحتمل لهذه التخفيضات في البرامج والدوائر، والتدابير الممكن اتخاذها من أجل ترشيد أعمال الأمانة العامة في المجال السياسي، نظرا للازدواج الحاصل في عمل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والانخفاض الحاصل في أنشطة حفظ السلم، والتدابير التصحيحية الممكن تنفيذها في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢.

٥ - وأشارت إلى أن أي إجراء لخفض التكاليف يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإبقاء على مستوى الخدمات المقدمة للدول الأعضاء وتحسينه. وأضافت أنه سيكون من المؤسف أن تؤدي المحاولات الرامية إلى تحقيق أهداف معينة إلى إلحاق أضرار جسيمة بقدرة المنظمة على الاستجابة إلى ولايات الدول الأعضاء. وقالت إن وفد بلدها، بالإضافة إلى ذلك، لا يرى هذا الإجراء بوصفه وسيلة لخفض عدد الموظفين الدائمين.

٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يتطلع باهتمام خاص إلى سماع مقترحات الأمين العام عن الكيفية التي سيعاد بها تعزيز حساب التنمية. وقالت إن أي قرار بشأن هذه المسألة ينبغي تأجيله إلى حين الحصول على التقارير المطلوبة.

٧ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن قلقه الشديد إزاء تطبيق مفهوم "غير البرنامجية" على برامج الأمم المتحدة وأنشطتها، مضيفا أن وفد بلده اعتمد على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ في إقرار الصبغة البرنامجية لأنشطة الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يتفق مع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في تقريرها وهو أنه لا يوجد أي اختلاف بين التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية.

٨ - وأشار إلى تقرير الأمين العام (A/52/758)، فقال إن أنشطة مكتب الاتصالات والإعلام، كما وردت في الفقرة ١٤، لا تتفق مع الدور الأساسي الذي يقوم به المكتب. وأضاف قائلا إن التقرير غير واضح، لا سيما الفقرة ٤٠ منه التي تشير إلى إعادة توزيع موارد المكتب لتمويل البرامج الموضوعية. وقال إن وفد بلده مندهش لما ورد في الفقرة ٤٠ من أن حصة المكتب المدرجة تحت التكاليف غير البرنامجية تبين انخفاضا من نسبة ١٠٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومن ٥٠ في المائة إلى ٣٣ في المائة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، من أجل تحقيق وفورات في كل فترة سنتين تبلغ ٦,٩ ملايين من الدولارات وخمسة ملايين من الدولارات على التوالي. وأضاف قائلا إن هذه التدابير سيكون لها أثر سلبي في أنشطة المكتب.

٩ - ومضى قائلا إن وفد بلده يرى من الغريب أن يعتبر الأمين العام خدمات المؤتمرات بوصفها تكاليف غير برنامجية نظرا لأن الأعمال الإدارية والتقنية وأعمال إعداد الوثائق التي تضطلع بها، من جملة أجهزة أخرى، اللجنة الخامسة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعتمد بشكل مطلق على خدمات المؤتمرات. وأضاف قائلا إن اعتبارها كذلك يعد منافيا للقرار الذي اعتمدته اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، والذي أعربت فيه اللجنة عن قلقها إزاء إلغاء ٣٠ وظيفة من وظائف الترجمة التحريرية والتحرير والترجمة الشفوية.

١٠ - وأشار في ختام كلمته إلى قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ ألف، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يأخذ في كامل الاعتبار آراء الدول الأعضاء، فقال إن الدول الأعضاء قد أوضحت أن تدابير الإصلاح ينبغي أن لا تمس بولايات مختلف هيئات الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن التقرير، على غموضه، يكشف عن اتجاه جديد نحو تهميش دور الدول الأعضاء، مما يتنافى مع الطبيعة السياسية للمنظمة.

١١ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أيد رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعدم التمييز بين التكاليف البرنامجية والتكاليف غير البرنامجية ورأى أن من الصعب تصديق أن خدمات المؤتمرات سيجري

تخفيضها. وقال إنه لا يتفق مع ما خلص إليه الأمين العام من أن خدمات المؤتمرات تعد تكاليف غير برنامجية. وأضاف قائلا إن خفض حجم الوثائق بنسبة ٢٥ في المائة الذي تتوقع الأمانة العامة تحقيقه بنهاية عام ١٩٩٨ لن يُترجم مباشرة إلى تحقيق وفورات كبيرة في خدمات المؤتمرات. وأكد من جديد ضرورة التنفيذ المبكر لنظام محاسبة التكاليف وأعرب عن أمله في أن تكون الأعمال جارية بشأن إعداد التقرير المتعلق بخدمات المؤتمرات الواجب تقديمه في ٣١ تموز/يوليه.

تقرير الأمين العام عن أماكن المكاتب في قصر ويلسون (تابع) A/52/7/Add.4؛ A/C.5/52/19 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

١٢ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن الوثيقة A/52/7/Add.4، وقال إن اللجنة قد نظرت في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/C.5/52/19/Add.1 الذي يقدم تفاصيل تتعلق بمقترح المجلس الاتحادي السويسري بوضع قصر ويلسون في جنيف تحت تصرف مكتب الأمم المتحدة. وقال إن السلطات السويسرية قد عرضت المبنى على أساس عدم سداد أي إيجار لفترة أولية مدتها سنتان (١٩٩٨-٢٠٠٠) وأن تلك السلطات ستوصي البرلمان السويسري في الوقت الملائم باستمرار ترتيب عدم سداد أي إيجار بعد تلك الفترة. وأضاف قائلا إن العرض السويسري يشمل أيضا ٥٤ مليون دولار من النفقات المتصلة بتجديد وإعادة تجهيز الأماكن لمرة واحدة وبتكاليف الصيانة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٣ - وتابع كلمته قائلا إن العرض السويسري سيساعد وحدات الأمم المتحدة الموجودة حاليا في ملحق بيتي ساكونيه، حيث سيجري إخلاء هذا الأخير عما قريب؛ وأنه بدون عرض قصر ويلسون ستضطر المنظمة إلى استئجار حيز إضافي للمكاتب بتكلفة سنوية يتراوح قدرها ما بين مليون دولار و ١,٨ مليون دولار.

١٤ - وأضاف قائلا إن الأمين العام قد أجرى تحليلا لحيز المكاتب الضروري لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالارتباط مع إجمالي حيز المكاتب في قصر ويلسون، وأن هناك أيضا خططا لإيواء أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية هناك. وقال إن ما مجموعه ٥٥٠ مترا مربعا من حيز غرف الاجتماعات سيلزم لبرنامج اجتماعات مكتب المفوض السامي.

١٥ - ومضى قائلا إنه في حالة موافقة الجمعية العامة على عرض السلطات السويسرية، سيجري شغل قصر ويلسون بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، أي لمدة ١٨ شهرا وليس ٢٠ شهرا من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ كما كان متوقعا أول الأمر. وأضاف قائلا إنه، نتيجة لذلك، سيبلغ إجمالي تقديرات التكلفة المنقحة لعملية الانتقال إلى قصر ويلسون ٠٠٠ ٨٠٥ ٥ دولار ستبلغ المساهمة السويسرية فيها ٠٠٠ ٨٤٦ ٣ دولارا وسيغطى الفرق البالغ ٠٠٠ ٩٥٩ ١ دولار من الموارد الحالية للمنظمة. وقال إنه لن تلزم لهذا السبب أية موارد إضافية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٦ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية تتفق مع الأمين العام في أنه من غير المحتمل أن تكون المنظمة قادرة على إيجاد حيز مماثل قرب قصر الأمم بتكلفة أقل، ولذلك أوصت اللجنة أن تعتمد الجمعية العامة مقترح الأمين العام بقبول عرض السلطات السويسرية.

١٧ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): رحبت بعرض السلطات السويسرية. واستدركت قائلة إن وفد بلدها، بعدما استعرض باهتمام تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الموضوع، لم يجد أي تبرير لاقتراح زيادة الحيز المخصص لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ وقالت إنها سترحب بتوضيح من الأمانة العامة في هذا الصدد.

١٨ - وفيما يتعلق بغرف الاجتماعات الإضافية المقترحة بقصر ويلسون، قالت إن وفد بلدها يأسف لاستمرار عدم القيام بتحليل للمقترح يستند إلى التكاليف والفوائد. وقالت إن تشييد غرف الاجتماعات ينبغي تجميده في انتظار تقديم هذا التحليل.

١٩ - ومضت قائلة إن وفد بلدها سيرحب أيضا بتوضيح بشأن ما ورد في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/52/19/Add.1) من أن رصيد تكاليف الانتقال المقترح إلى قصر ويلسون التي لا تغطيها المساهمة السويسرية سيمول من الموارد الحالية أو المتوقعة للمنظمة. وأخيرا، قالت إن كوبا لا تزال تنتظر نص الاتفاق الذي اقترحته الحكومة السويسرية بشأن الترتيبات الخاصة باستخدام الأمم المتحدة لقصر ويلسون.

٢٠ - السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت بعرض السلطات السويسرية وقالت إنها ترى أن من العقل والحكمة نقل مركز حقوق الإنسان ومكاتب العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى قصر ويلسون. وأضافت قائلة إنها في الوقت الذي هي فيه على يقين بأنه سيكون من الصعب الحصول على أماكن ملائمة بإيجارات مماثلة في جنيف، ينبغي للأمين العام، رغم ذلك، أن يواصل المناقشات مع السلطات السويسرية لضمان تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

٢١ - **السيدة باولز** (نيوزيلندا): قالت إن عرض السلطات السويسرية سيؤدي إلى تحقيق وفورات للمنظمة. وأضافت أنه بدون ذلك العرض، سيتعين إنفاق ما بين مليون دولار و ١,٨ مليون دولار على توفير مكان لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٢٢ - **السيد هانسون** (كندا): قال إن اللجنة، بعد توضيحات الأمانة العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، توجد في وضع يمكنها من الانتقال بسرعة إلى اتخاذ قرار بشأن المسألة.

٢٣ - **السيد زانج وانهاي** (الصين): قال إن وفد بلده يشاطر ممثلة كوبا بعض ما أعربت عنه من قلق، لا سيما فيما يتعلق بما ورد من تغطية الفرق البالغ ٠٠٠ ٩٥٩ ١ دولار من الموارد الحالية للمنظمة (A/C.5/52/19/Add.1/Corr.1، الفقرة ١٤). وقال إنه سيرحب بتوضيح بشأن ما إذا كان الأمين العام يشير إلى المنظمة كلها أو إلى إدارة معينة.

٢٤ - **السيد ثورن** (المملكة المتحدة): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلدان بولندا ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا المنتسبة، فرحب بالاتفاق بين الأمانة العامة والسلطات السويسرية بشأن الانتقال إلى قصر ويلسون. وقال إن الاتحاد الأوروبي قد نظر في الاقتراح من جوانبه الإدارية والمالية وفي ضوء الظروف الحالية السائدة

في جنيف والخيارات البديلة ويوافق على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترح الأمين العام.

٢٥ - **السيد درويش** (مصر): قال إن وفد مصر يؤيد نقل مركز حقوق الإنسان إلى قصر ويلسون، وشكر حكومة سويسرا على تقديم القصر بدون إيجار لفترة أولية تمتد إلى عام ٢٠٠٠.

٢٦ - **السيد أوداغا جالومايو** (أوغندا): قال إن وفد بلده يرحب باعتزام الأمين العام إنشاء "بيت حقوق الإنسان" في جنيف ويأمل في أن تتيح الحكومة السويسرية استمرار ترتيبات عدم سداد الإيجار الحالي بعد عام ٢٠٠٠. واستدرك قائلا إنه يشاطر ممثل الصين قلقه ويطلب إلى الأمانة العامة أن تشرح للجنة بالضبط من أين سيأتي الفرق البالغ ٠٠٠ ٩٥٩ ١ دولار.

٢٧ - **السيد أنديريج** (المراقب عن سويسرا): قال إنه أكثر من واثق من أن البرلمان سيوافق على تمديد ترتيب عدم سداد أي إيجار إلى ما بعد عام ٢٠٠٠.

٢٨ - **السيد هالفاكس** (المراقب المالي): قال إن المكاتب التسعة أو العشرة الإضافية التي ستخصص لمكتب المفوض السامي دعت الحاجة إليها نتيجة الارتفاع الكبير في أعداد الموظفين في الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٢٩ - وأضاف قائلا إن الحاجة إلى غرف اجتماعات إضافية ورد شرحها في الفقرات ١٠-١٣ من تقرير الأمين العام A/C.5/52/19/Add.1، وأن مكتبه قد زود اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية. وقال إن عدد الاجتماعات المعقودة في قصر الأمم قد ارتفع بنسبة ٣٥ في المائة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وأضاف أنه إذا استمر ذلك الاتجاه فسيعقد ٩٠٠ اجتماع إضافي على مدى السنوات الأربع المقبلة. واستطرد قائلا إن أكبر عدد من الاجتماعات في جنيف يعقد خلال حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وأن الحيز الإضافي سيغني عن الاضطرار إلى رفض طلبات الهيئات التي ترغب في الاجتماع خلال تلك الفترة.

٣٠ - وردا على سؤال طرحه ممثلا كوبا والصين قال إن مبلغ الـ ٠٠٠ ٩٥٩ ١ دولار اللازم لعملية الانتقال لن يأتي من الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى، ولكن من إعادة تخصيص الأموال المستخدمة حاليا لصيانة أماكن ملحق بيتي ساكونيه. وأضاف أن الحكومة السويسرية قد وافقت على تغطية جميع تكاليف تجديد قصر ويلسون. وقال إن الاتفاق لم يجر تعميمه لأن اللجنة لم تطلب ذلك، لكن مسودة الاتفاق متاحة للاطلاع.

٣١ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): طلبت المزيد من المعلومات الكاملة عن عدد الأشخاص وعن الحيز فيما يتعلق بنقل مكتب المفوض السامي إلى قصر ويلسون. وأضافت قائلة إنه كان من المنطقي أكثر نقل هيئة دائمة إلى قصر ويلسون بدلا من أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بما أنه من المقرر إنهاء العقد في عام ١٩٩٩. وأردفت قائلة إنه ليس من الواضح كون جزء فقط من أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية قد تقرر نقله إلى قصر ويلسون. وأعربت عن تقديرها للمعلومات الإضافية التي قدمها المراقب المالي بشأن احتياجات الاجتماعات ولكنها رأت أن تشييد مرافق جديدة لخدمات المؤتمرات ينبغي عدم المضي فيه بدون إجراء تحليل للتكاليف والفوائد.

٣٢ - وتابعت كلمتها قائلة إن المراقب المالي ذكر أن تكلفة الانتقال سيجري تمويلها من الموارد المخصصة حاليا لملحق بيتي ساكونيه. وحسب تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يقدر المبلغ الذي سيحول في هذا الصدد بـ ٠٠٠ ٧٠٥ دولار (A/52/7/Add.4، الفقرة ٩) بينما تقدر تكلفة الانتقال، حسب تقرير الأمين العام، بـ ٠٠٠ ٩٥٩ ١ دولار (A/C.5/52/19/Add.1، الفقرة ١٤ و A/C.5/52/19/Add.1/Corr.1). وطلبت تفسيرا لذلك التناقض.

٣٣ - **السيد هالفاكس** (المراقب المالي): رد قائلا إن الفرق الحاصل بين الأموال المتاحة من خلال إغلاق ملحق بيتي ساكونيه والأموال الضرورية للانتقال إلى قصر ويلسون ستجري تغطيتها من خلال تمويل الكيانات الخارجة عن الميزانية المقرر نقلها لتكلفة عملية انتقالها من مواردها الخاصة. وأضاف قائلا إن قرار نقل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لقصر ويلسون كان الدافع وراءه جزئيا كون احتياجات المكتب تطابق الحيز المتاح في المرفق الجديد. وقال إن عملية الانتقال تمس ما يقارب ١٤٠ وظيفة من الميزانية العادية و ٥٠ وظيفة خارجة عن الميزانية.

٣٤ - واسترسل قائلا إن المرفق الأول لتقرير الأمين العام (A/C.5/52/19/Add.1) يشير خطأ إلى أن جزءا من أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية سيجري نقله إلى قصر الأمم. والواقع أنه سيخصص حيز للأمانة بكاملها في قصر ويلسون.

٣٥ - واختتم كلمته قائلا إن من بين غرف الاجتماعات الثلاث المقترحة لقصر ويلسون، تعد الغرفة الأولى جاهزة للعمل حاليا والغرفة الثانية مشيدة فعلا؛ بينما سيجري تمويل تشييد الغرفة الثالثة من قبل الحكومة السويسرية.

٣٦ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/7/Add.4، الفقرة ٥) يذكر بوضوح أنه قد جرى اقتراح غرفتين إضافيتين للاجتماعات لقصر ويلسون. وذكرت أنه نظرا لكون إحدى هيئات حقوق الإنسان الرئيسية، وهي لجنة حقوق الإنسان، ستواصل اجتماعاتها في قصر الأمم، فإنها لا ترى ضرورة لتشييد غرفتين إضافيتين للاجتماعات في قصر ويلسون. وتساءلت أيضا عن كيفية استخدام الحيز الزائد في قصر ويلسون بعدما تخلي أمانة العقد الدولي الأماكن في عام ١٩٩٩. وقالت إن المقترح الحالي لا يعكس رغبة الجمعية العامة في جني أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية من المرفق الجديد.

٣٧ - **السيد هالفاكس** (المراقب المالي): أشار إلى أنه قد ورد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/C.5/52/19/Add.1)، أن أصغر غرفتي الاجتماعات الإضافيتين المقترحتين لن تشمل القيام بأي تشييد أو بإجراء أية تغييرات هيكلية في الحيز الحالي. وذكر أن العديد من الاجتماعات، كما هو مذكور في الفقرات ١٦-١١ من تقرير الأمين العام، بما في ذلك اجتماعات الهيئات المنشأة بمعاهدات، والأفرقة العاملة ومجالس الأمناء، ستعقد في قصر ويلسون. وأضاف أن توافر غرف الاجتماعات في قصر ويلسون سيمكن من تلبية العدد المتزايد من الطلبات التي تقدمها الهيئات الأخرى التي ترغب في الاجتماع في قصر الأمم، والتي يُرفض العديد منها حاليا خلال شهور الصيف.

٣٨ - وواصل كلمته قائلا إن أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية قد جرى اختيارها للانتقال إلى قصر ويلسون لأن حجمها يتناسب مع ما تبقى من الحيز المتاح.

٣٩ - **الرئيس**: قال إنه سيعد نصا يوصي الجمعية العامة باعتماد مقترح الأمين العام بقبول عرض السلطات السويسرية ويشير إلى أن تكلفة الانتقال إلى قصر ويلسون ستبلغ ٥,٨ ملايين من الدولارات، تساهم فيها الحكومة السويسرية بمبلغ ٣,٨ ملايين من الدولارات وإلى أن الفرق البالغ ١,٩ مليون دولار سيغطى من الموارد الحالية للمنظمة. وأضاف أن اللجنة أحاطت علما أيضا بأنه لن يجري تحويل أية أموال للانتقال من أبواب أخرى في الميزانية. وقال إنه سيطلب من الحكومة السويسرية مواصلة ترتيبات عدم سداد أي إيجار بعد عام ٢٠٠٠، وأنه ينبغي إبقاء اللجنة على علم بجميع التطورات المتعلقة بالاحتياجات من الحيز.

٤٠ - **السيد أوداجا جالومايو** (أوغندا): قال إنه بدلا من صيغة "الموارد الحالية"، ينبغي في النص الذي سيعده الرئيس أن يعكس كون عملية الانتقال ستسدد تكاليفها من الأموال المخصصة أصلا لملحق بيتي ساكونيه.

٤١ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): كررت دعوتها إلى إجراء تحليل للتكاليف والفوائد بالنسبة للمقترحات المتعلقة بتشييد غرف الاجتماعات.

٤٢ - **الرئيس**: قال إنه سيعرض مشروع النص لكي تعتمده اللجنة في الاجتماع المقبل.

٤٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠

- - - - -